وما أن انتهت الحرب العراقية ـ الايرانية في صيف العام ١٩٨٨، حتى شعرت اسرائيل بأن ميزان القوى يمكن ان يرجح الى جانب العرب، اذا ما أخذت في الاعتبار نتائج الحرب، وتضخم القدرة العسكرية وتطوّر الصناعة العسكرية لدى العراق، وتزوّد بعض الجيوش العربية بالنظم السلاحية الحديثة. ومن الطبيعي ان يؤدي هذا كله الى التأثير على ميزان القوى من خلال تقليص التفوّق النوعي للجيش الاسرائيلي، حتى بلغ الامر حدّ اليقين بأن الميزان العسكري أصبح متوازناً، وان الردع غدا متبادلاً، فلا يستطيع طرف انزال ضربة أولى تقضي على نظم الاسلحة الاستراتيجية للطرف الآخر، دون أن يرد هذا بضربة عنيفة مماثلة[٨].

وبعد ان شهدت حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) استخدام أطراف الحرب، وبخاصة القوات الغربية في التحالف، أنظمة تسليحية وذخائر جد متطوّرة، وعلى مستويات مختلفة، تعرّض الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي لتطوّرات كمية ونوعية هامّة، تمثّلت في دخول صفقات أنظمة تسليحية حديثة ومتنوّعة الى كفتي الميزان. ولم تكن تلك الصفقات، في الاساس، مطلوبة لذلك الميزان، بقدر ما كانت مطلوبة في أثناء أزمة الخليج وبعدها، للأزمة نفسها ولما يماثلها في المستقبل. وهكذا خضع الميزان لتأثيرات كمية ونوعية أنتجتها تلك الانظمة التسليحية المتطوّرة.

لقد انتهزت اسرائيل مناسبة سعي دول مجلس التعاون الخليجي الست الى استيراد الاسلحة لمواجهة مشكلة الأمن الناجمة عن حرب الخليج، الى اعتبار ذلك اخلالاً بالميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي، وهو ما يتطلب تعديل الميزان باستقدام أنظمة تسليحية متطوّرة، تولّت المساعدات الاميركية تزويد اسرائيل بها. وقد أدّى ذلك، في المقابل، الى ان يسعى بعض الدول العربية، مثل سوريا ومصر، الى تطوير قواته العسكرية.

وكانت حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، ومن قبلها الحرب العراقية ـ الايرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، سببين دفعا المؤسسة العسكرية الاسرائيلية الى مراجعة المذهب العسكري الاسرائيلي، وبخاصة مبادئه ومفاهيمه ووسائله. وقد هدفت تلك المراجعة الى اعادة تركيب مكوّنات الكفة الاسرائيلية في ميزان القوى للصراع العربي ـ الاسرائيلي، حتى تستوعب الكفة المتغيّرات العسكرية المؤثرة في الميزان، وحتى تصاغ الحلول المناسبة لمواجهة تلك المتغيّرات، بغية الحفاظ على استمرارية رجحان الميزان لمصلحة اسرائيل.

تمثّلت تلك الظاهرة ـ أي اعادة تركيب مكوّنات الكفة الاسرائيلية في الميزان ـ في شواهد عدة، أهمها تقرير «الميزان العسكري في الشرق الاوسط» الذي يصدره سنوياً مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب. ولنأخذ تقرير العام ١٩٨٨ مثلاً على ذلك[٩]. فقد ورد في ذلك التقرير: ١ ـ ان الميزان العسكري البحري أصبح يميل، بوضوح، الى مصلحة الجانب العربي، بالكم والنوع، ٢ ـ هناك مؤشرات تدل على ان بعض الدول العربية طوّر قدراته على اختراق الاجواء الاسرائيلية، ٣ ـ أصبحت المؤخرة الاسرائيلية غير آمنة، فهي مهدّدة بالصواريخ أرض ـ أرض والاسلحة الكيميائية، ٤ ـ يرى بعض الدول العربية المالك للاسلحة الكيميائية والبيولوجية ان في هذه الاسلحة تعويضاً ـ وإنْ لم يكن غير متكافىء ـ عن الاسلحة النووية.

وعلى هذا التقرير وأمثاله، وبخاصة في الفترة من صيف العام ١٩٨٨ حتى صيف العام ١٩٩٠ ـ أي الفترة بين انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية واندلاع أزمة الخليج ـ صدرت في اسرائيل دراسات[١٠] عسكرية وسياسية، أسهم فيها مسؤولون عسكريون ومدنيون، وباحثون،